

في البنية الإيقاعية العربية : مفهوم التعدد والتداخل بين النظرية والتطبيق

الأستاذ الدكتور محمد خليفة - جامعة الأغواط - الجزائر

يساير مفهوم التعدد مفهوم التداخل في البنية الأساسية التي يقوم عليها النظام العروضي، فالأسباب والأوتاد هي اللبنة العروضية الأساسية التي تقوم عليها الأجزاء ، والقاعدة التي تنظم بنية الجزء من جهة كم هذه المكونات قاعدة واحدة تطبق على كل الأجزاء. ولهذا نجد تداخلا بين هذه الأجزاء على اختلاف أبنيتها ويمكننا التحقق من هذا التداخل على المستوى النظري من خلال النموذج التالي:

o/ o/ o// تتضمن هذه البنية الشكلين o/ o// ، o/ o// . كما تتناسب كليا مع الأشكال التالية: o/ o/ o// ، o/ o// o/ . وإذا انطلقنا من المستوى الصوتي لا السيمي الوتدي في التفرع أمكننا الحصول على الشكل o/ o/ o/ ومن هنا يمكننا القول إن التداخل والتعدد مظهران حقيقيان في النظام العروضي، وهما انعكاس للعلاقة الدورانية بين المكونات .

يحمل التبدل الدوراني، في الدائرة العروضية، في طياته بذور التداخل بين البحور ، ويؤكد التحقيق الشعري هذه الوجهة. وقد نبه الباحث الدكتور مصطفى حركات إلى هذه الخاصية التي توصل إليها بوصفها نتيجة اختبارية فرأى أن البسيط الأول يتبادل والطويل الأول والثاني أوزانهما بسهولة، وكذلك الوافر الأول والكامل الرابع ، والوافر الثاني والكامل الثامن. والمزج مع الرمل. والمنسرح والخفيف. والمديد مع مجزوء البسيط والرمل الثاني والسريع الأول. والمضارع مع المقتضب والمجتث ومجزوء المنسرح ومجزوء الخفيف<sup>1</sup>. وفي كل هذا ما يثبت أن التداخلات بين

<sup>1</sup> — د. مصطفى حركات، نظريات الشعر : ص 61 .



تطعم فرحاً لها صغيراً أزرى به الجوع والإحْثال

6 — o/ o/ o/ o/ / o/ o// o/ o/ o/ o/ / o// o/ o// / o/

قلوبَ حَزَّانٍ ذي أورال قوتا كما يرزق العـيال

7 — o/ o/ / o/ / o/ o// o/ o/ o/ o/ o/ o/ / o/ o// o/ /

كأنهم حرشف مِبْثوث بالجو إذ تبرق النـعال

8 — o/ o/ / o/ / o/ o// o/ o/ o/ o/ o/ o/ / o/ o// o/ /

ففي هذه الأبيات نلاحظ اختلاف الأعراب والأضرب في التحقيق الواحد ، فقد جاءت العروض على الشكل ( o/ o// ) في النماذج ( 1 ، 2 ، 3 ، 5 ، 6 ) ، وعلى الشكل ( o/ o/ o/ ) في النموذجين ( 7 ، 8 ) وعلى الشكل ( o// / o/ ) في النموذج ( 4 ) . أما الضرب فقد جاء على الشكل ( o// o// ) في النماذج ( 2 ، 4 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8 ) وعلى الشكل ( o/ o/ o/ ) النماذج ( 1 ، 3 ، 6 ) إن هذا النموذج الشعري يكشف عن حقيقتين هامتين أولاهما أن الخليل لم يضع قانوناً صارماً يحدد الوزن من جهة الأعراب والأضرب ينطلق فيه من القواعد النظرية، وإنما أعطى الأوزان مرونة التغيير بالقدر الذي دل عليه استقراؤه الواقع الشعري ومن هذا المنظور لا يجوز لنا أن نعد عمل الخليل الخاص بوضعه للأوزان عملاً قسرياً للاستعمال وثانيتها أننا قد نجد في الاستعمال تداخلاً لوزنين من نفس البحر كما هو عليه وضع النموذج (4) في المثال السابق إذ جاءت عروضه على الشكل (o// / o// ) وجاء ضربه على الشكل ( o// o// ) وهذا هو وزن العروض المجزوءة والضرب المقطوع وهو وزن مستقل عند الخليل عن بقية أوزان البسيط، ومع هذا فقد تداخل مع وزن آخر مستقل هو العروض المقطوعة ، والضرب المقطوع.







3 — وردت العروض على الشكل (0// 0/ 0/) أربع مرات في النماذج (5، 11، 13، 18)

4 — وردت العروض على الشكل (0// / 0/) مرتين في النموذجين (9 ، 10 ) وهذا الشكل أحد تحولات (0// 0/ 0/) الممكنة غير اللازمة ، فهو بهذا المعنى محمول عليها .

5 — وردت العروض على الشكل (0// 0/ / ) مرتين في النموذجين ( 14 ، 16 ) . وهذا الشكل أحد تحولات (0// 0/ 0/) الممكنة غير اللازمة ، فهو أيضا محمول عليها .

6 — وردت العروض على الشكل (0// / ) مرة واحدة في النموذج ( 4 ) .  
أما بالنسبة للضرب فقد جاء على الأشكال التالية :

1 — ورد الضرب على الشكل (0/ 0/ 0/) سبع مرات في النماذج ( 2 ، 6 ، 7 ، 8 ، 10 ، 12 ، 18 ) .

2 — ورد الضرب على الشكل (0/ 0// ) إحدى عشرة مرة في النماذج ( 1 ، 3 ، 4 ، 5 ، 9 ، 11 ، 13 ، 14 ، 15 ، 16 ، 17 ) .

نستنتج من هذا التنوع أن الضرب تعاوره شكلان هما ( مفعولن ، و فعولن ) وهذان الشكلان جائزان في ضرب مخلع البسيط إذ يمكن لهما أن يجتمعا في القصيدة الواحدة دون إحداث أي خلل إيقاعي في البنية الوزنية ، ولهذا السبب أجاز الخليل إسقاط الساكن الثاني من الجزء على أساس إمكان تعويض مقطع قصير مقطعا متوسطا إذ يتم تحول الجزء الأول إلى الثاني عن طريق الخبن<sup>5</sup> . ومن هنا فإن

---

<sup>5</sup> — أكد جواز هذا التحول عند الخليل صاحب العقد عندما ذكر العروض المقطوعة ،

والضرب المقطوع فاستشهد لهما بأبيات دخل الخبن على أعاريضها وأضربها كقوله:

خُلِقَتْ من بهجة وطيب إذ خلق الناس من تراب

الإشكال يطرح على مستوى تنوع الأعراب من جهة ، وعلاقتها بالأضرب من جهة أخرى . كما أن العروض الثالثة المقطوعة ( مفعولن ) يمكن أن يدخلها الخبن فتأتي على الشكل (فعلون ) دون حدوث أي خلل إيقاعي في تتابعها ضمن توالي الأبيات في القصيدة الواحدة ، وعلى هذا الأساس يجوز أن تتقابل البنيتان ( 0/ 0/ 0/ ) و ( 0/ 0/ / ) في كل من العروض والضرب ، ويمثل هذا النمط العروض الثالثة بضرهما الوحيد السادس . ولكننا نجد العروض قد جاءت على الشكل ( 0/ 0/ 0/ ) وهو وزن قائم بذاته مخالف في العروض الخليلي للوزن السابق إذ لم يذكر الخليل إمكانية تداخل هذين الوزنين ، ولو كان تداخلهما ممكنا في نظره لعددهما وزنا واحدا ، فالخليل لم يذكر القطع في عروض البسيط المجزوء . ولست أجد سببا إيقاعيا يحتم الفصل بين هذين الوزنين خاصة وأن الاستعمال يعضد فكرة الجمع بين هذين النمطين من العروض في هذا الوزن ، ويؤكد هذا الجمع أيضا الوزن المصنف في العروض الثانية والضرب الخامس على أساس البنية:

مستفعلن فاعلن مستفعلن      مستفعلن فاعلن فعولن

فإذا صح من جهة الاستعمال ورود العروض (مستفعلن) مع الضرب ( فعولن ) في وزن واحد فلم لا يرد العروض ( مستفعلن ) مع العروض ( مفعولن ) أو ( فعولن ) ؟. إن التفسير الذي نراه في هذه القضية هو أن الخليل أعطى للعروض قيمة المحدد المطلق ، في مقابل المحدد النسبي بالنسبة إلى الضرب عندما يكون التغيير الذي

ولست حميا الشباب عني      فلهف نفسي على الشباب .

انظر : العقد : 450 /5 . ولا يختلف الشاهد الذي أورده الخليل والعروضيون من بعده عن

هذا الاتجاه ، وهو قوله:

أصبحت والشيب قد علاني      يدعو حثيثا إلى الخضاب. انظر :

— الجامع : 113 .



يمسه من النوع اللازم ولذا أجاز أن يجتمع في عروض الوزن الواحد ( o// o/ o/ ) و ( o// o/ / ) و ( o// / o/ ) لكون التغيير الداخلى على الجزء ( o// o/ o/ ) من النوع غير اللازم ( زحافا الخبن والطى ) . كما أجاز أن يجتمع ( o/ o/ o/ ) و ( / / ) لكون التغيير الداخلى على الجزء زحافا غير لازم و لكنه لم يجز اجتماع ( مستفعلن ) و ( مفعولن ) أو ( فعولن ) لكون التغيير الداخلى على العروض (مستفعلن ) علة لازمة هي القطع ، فاللزوم هنا له جانب وظيفي تفرقي يتم بواسطته الفصل بين وزن وآخر مكافئ له إيقاعيا في الاستعمال . ولنا هنا أن نتساءل عن العلة التي جعلت الخليل يفرد لكل وزن عروضاً خاصة به يتم اعتمادها من خلال تغيير لازم لها . الواقع أننا نرجح التفسير الإجرائي فهذه التقسيمات إجرائية تسعى إلى ضم أكبر كم ممكن من التحقيقات في مقادير وزنية تصنيفية وإذا كان في هذا العمل ضرب من القسر للاستعمال فإن الخليل كان يسعى إلى وضع الحدود ، والقواعد التي يعضدها الاستعمال الشعري العام وليس الخاص ، وللقواعد ، في كثير من الأحيان شواذ تخرج عن العام السائد ولا تقدر في القاعدة التي تشمل الحد الأعلى من التحقيق . وقصيدة عبيد السابقة لم تسلم من القدر والانتقاد حتى عدّها بعضهم خطبة استقام لقاتلها أكثر الوزن وإن كان لم يقصد بها قول الشعر . وعلى الرغم مما في هذا الحكم من مبالغة أو مجانبة للصواب ، إذ هي قصيدة لا محالة ، فإنه يكشف عن احتمالين اثنين فإما أن الذائقة العربية لم تتقبل هذا التداخل بين الوزنين ، وهذا ما نشك فيه لما قدمنا قبلاً من دعم التحقيق الشعري لإمكان ورود وزنين في مقدار واحد ، وإما أن تكون أيدي النقدة قد عبثت بالنص الأصل للقصيدة بضروب من التكييف الوزني قربته من وزن مخلع

البسيط حتى لم نكد نعثر فيه إلا على تحوير ضئيل لبعض القيم الإيقاعية ، وهو ما نرجحه<sup>6</sup>. وما يدعم هذا الرأي أن ابن رشيق أورد لعبيد قوله ردا على النعمان :

أقفر من أهله عبيد فاليوم لا ييـدي ولا يعيد<sup>7</sup>  
o/o// o//o/o/ o//o/o/ o/o// o//o/ o//o/

فمزج بين وزنين من بحرین مختلفين من دائرتين مختلفتين في بيت واحد ؛ فالشطر الأول من وزن مخلع البسيط من دائرة المختلف، والشطر الثاني من وزن الرجز الضرب الثاني المخبون المقطوع ( فعولن ) . وفي هذا مخالفة لما تم اعتماده في القاعدة من الفصل بين الوزنين في إطار البحر الواحد ، بله الفصل بين الأوزان التي توجد في دوائر مختلفة . ولكننا نجد البيت نفسه يورده الأب لويس شيخو وهو<sup>8</sup> :

أقفر من أهله عبيد فليس ييـدي ولا يعيد  
o/o// o//o/o/ o//o/o/ o/o// o//o/ o//o/

ونلاحظ في هذه الرواية أن البيت قد تم تكيف شطره الثاني وشطره الأول ليقوما على وزن واحد هو مخلع البسيط. ولعل في شواهد العروضيين المكيفة مع محل الاستشهاد دليلا فيه معنى لكل مرید .

<sup>6</sup> — مما يدعم هذا الرأي كثرة الروايات لهذه القصيدة ، واختلافها .

<sup>7</sup> — العمدة : 194 /1 .

<sup>8</sup> — أورده في شعراء النصرانية ص 601 ضمن مقدار من بيتين هما :

أقفر من أهله عبيد فليس ييـدي ولا يعيد  
عنت له عنة نكود وحن منها له ورود.

2 — يتداخل السريع مع الكامل على الشكل التالي:

ا — عروض السريع المخبولة المكسوفة وضربها المماثل لها :

o// / o// o/ o/ o// o/ o/ o// / o// o/ o/ o// o/ o/

تتداخل مع عروض الكامل الحذاء وضربها المماثل لها :

o// / o// o/ // o// o/ // o// / o// o/ // o// o/ //

ويتم التداخل بينهما نتيجة لجواز تسكين الثاني المتحرك من أجزاء الحشو بحيث تؤول ( // o/ // ) إلى ( o// o/ o/ ) فإذا دخل الإضمار جميع أجزاء الحشو صدرا وعجزا يتماثل الوزنان حتى يصيرا واحدا . ولا يمكننا التمييز بينهما إلا من خلال بنية حاصرة قبلية أو بعدية يتميز فيها التكوين ( // o/ // ) .

ب — عروض السريع المخبولة المكسوفة وضربها الأصلم :

o/ o/ o// o/ // o// o/ // o// / o// o/ // o// o/ //

تتداخل مع عروض الكامل الحذاء وضربها الأحذ المضممر :

o/ o/ o// o/ // o// o/ // o// / o// o/ // o// o/ //

ويتم التداخل بينهما نتيجة لجواز دخول الإضمار جميع أجزاء الحشو صدرا وعجزا بحيث تؤول ( // o/ // ) إلى ( o// o/ o/ ) فيتماثل الوزنان حتى يصيرا واحدا . ولا يمكننا التمييز بينهما إلا من خلال بنية حاصرة قبلية أو بعدية يتضح فيها التكوين ( // o/ // ) . ويمكننا في هذا الباب أن نورد جانبا من التحقيق الشعري يوضح هذه الفكرة نقتطعه من ميمية المرقش الأكبر التي بناها في عمومها على وزن السريع ، وقد ورد فيها قوله<sup>9</sup> :

<sup>9</sup> — الضبي أبو العباس ،المفضل بن محمد ، المفضليات : 237 ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، دار المعارف 1983 . وقد عد بعض الدارسين هذه القصيدة من

ما ذنبنا في أن غزا ملك من آل جفنة حازم مرغم  
 o/ o/ o// o// // o// o/ o/ o// // o// o/ o// o/ o/  
 بيض مصاليتُ وجوههم ليست مياه بحارهم بعمم  
 o/// o// o// // o// o/ o/ o/// o// o/ o/ o// o/ o/

فقد ورد الجزء الثاني من الشطر الثاني ، والشطر الرابع على زنة ( متفاعِلن ) ، وهي وحدة الكامل ، ولما كانت هذه الوحدة يمكن أن تؤول إلى ( فعِلن ) بالخذ عروضاً وضرباً ، ثم يمكن أن يدخلها الإضمار ضرباً فتؤول إلى ( فعِلن ) فقد تداخلت هنا مع السريع في وزنه المخبول المكسوف عروضاً الأصلم ضرباً ، كما هو عليه وزن البيت الأول ، ووزنه المخبول المكسوف عروضاً وضرباً ، كما هو عليه وزن البيت الثاني.

3 — يتداخل الرجز التام :

o// o/ o/ o// o/ o/ o// o/ o/ o// o/ o/ o// o/ o/ o// o/ o/  
 مع الكامل التام :  
 o// o/ // o// o/ // o// o/ // o// o/ // o// o/ // o// o/ //

السريع ، ولكن النظرية الخليلية تعدها من الكامل نظراً لوجود جزء ( متفاعِلن ) سالماً فيها ، فإذا تساوت الأعارض والأضرب بين الوزنين لم يبق إلا التقابل الواقع بين ( متفاعِلن ) و ( مستفعِلن ) ، وكل متفاعِلن يمكن أن تؤول بالإضمار إلى مستفعِلن ، وليس العكس (تطبيقاً لكلية التمام التي أقام الخليل عليها قسماً من نظريته الإيقاعية) كما هو الحال في التداخل الذي يقع بين الكامل والرجز. انظر :

— د. صلاح يوسف عبد القادر ، في العروض والإيقاع الشعري : 205 .



فهل نعهده من الكامل الأخذ عروضاً وضرباً المضمراً ضرباً وحشواً ؟ أم هل نعهده من السريع المخبول المكسوف عروضاً الأصلماً ضرباً<sup>10</sup> ؟ .

الواقع أن الخليل قد وضع ضوابط تفريقية تحد من غلواء هذا التداخل وتوجه الدارس إلى تحديد الوزن ففي هذه الحالة يطبق مبدأ الجنوح إلى الأخذ بالتمام فإنَّ عدم التمام فالأقل نقصاً ، وهنا نجد أن عروض الكامل وضربه جاء مغيراً وكذلك السريع ، ولكن حشو السريع جاء على وحدته الأصلية بينما جاء حشو الكامل وقد دخل جميع حشوه الإضمار ، وعلى هذا تكون نسبة المقدار إلى السريع لا إلى الكامل حتى يثبت العكس بورود مقدار آخر تابع له فيه وحدة ( // 0/ 0// ) .

وكذلك هو الأمر بالنسبة للتداخل بين الكامل والرجز فالقاعدة العروضية ترجح التحديد لصالح الكامل في الحالة التي يرد فيها جزء واحد على الشكل ( // 0// 0/ ) حتى ولو كان منفرداً في بنية قائمة على ( // 0/ 0/ 0// ) ، وهذا جانب منطقي دقيق في قواعد العروض الخليلي إذ يمكن الانتقال من التمام إلى النقصان بضروب الحذف تسكيناً أو إلغاءً ، ولكن لا يجوز الزيادة على التمام<sup>11</sup> . ومن هذا المنطلق يمكن أن يتحول

<sup>10</sup> — ذكر العروضي حكاية عن الأخفش أنه قال إن الخليل " كان يقول فعِلن هو زحاف مفعولاتن { الصواب مفعولات } كأنه جعل فيه بعض وتد لأن اللام عنده من الوجد ولم يجعل في الضرب الأخير من الوجد شيئاً " . ولم يطلق الخليل على هذا النوع من العلة اسماً حسب العروضي ، فكأن مصطلح الصلم جاء بعد الخليل . انظر:

— الجامع : 143 . ومع هذا فقد أورد ابن عبد ربه مصطلح الضرب الأصلم ، وهو الذي صرح في أرجوزته بالنقل عن الخليل . انظر :

— العقد : 466 /5 ، 431 .

<sup>11</sup> — طبق الخليل هذا المبدأ على الأجزاء بحيث يُعد كل جزء غير مغير ولا محول من غيره ممثلاً لمبدأ التمام . وقد نقل هذا المبدأ إلى الدائرة فكانت المقادير الوزنية فيها ممثلة لمبدأ التمام ؛ وهو

الشكل ( // o/ // ) إلى الشكل ( o// o/ o/ ) وليس العكس .

4 — يتداخل مجزوء الكامل في ضربه المقطوع الذي يرد على الشكل :

متفاعلن متفاعلن متفاعلن فعِلاتن

مع المحث الذي يرد بناؤه على الشكل:

مستفع لن فعِلاتن مستفع لن فعِلاتن

ولكن هذا التداخل لا يقع على مستوى البنية القواعدية ، وإنما على مستوى الاستعمال . فالبنية الصوتية لا تفرق بين الجزء (مستفعلن) المبني على وتد مجموع أو المبني على وتد مفروق . ولا يقع هذا التداخل في البيت إلا في حالة التصريع إلا أنه ورد عند ابن عبد ربه في قوله<sup>12</sup> :

يا دهر ما لي أصفى وأنت غير مُسَوَاتِ

o/ o// / o// o/ / o/ o// / o// o/ o/

فهذا البيت إذا أخذ منفردا لا يمكن عده إلا من المحث ، ولكنه ورد في مقطوعة من خمسة أبيات أربعتها من مجزوء الكامل ولم يشذ منها إلا هذا الأول . ويرجع هذا التداخل إلى تماثل الضربين في الوزنين على اختلاف أصولهما من الناحية

مبدأ افتراضي إجرائي لبناء المنظومة القواعدية العروضية ولا يمكن عده قسرا من الخليل للواقع الشعري.

<sup>12</sup> — جاء بعد هذا البيت قوله:

جرعتني غصصا بها كدرت صفو حياتي

أين الذين تسابقوا في المجد للغايات

قوم بهم روح الحيااة ترد في الأمسوات

( وإذا هم ذكروا الإساة أكثروا الحسنات ) .

انظر : العقيد : 457/5 .

القواعدية ، ولم يكن من الممكن أن تتماثل العروضان إذ إن عروض مجزوء الكامل لم ترد مقطوعة على الشكل ( // 0/ 0/ ) ، وإنما الذي سوغ ورودها على هذا الشكل توهم دخول التصريع البيت . كما يعود التداخل إلى دخول الإضمار حشو الكامل .

5 — يتداخل ، في الاستعمال ، الرجز المصارع في ضربه الثاني المقطوع الذي يأتي على الشكل :

مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن مستفعلن  
0/ 0/ 0/ 0// 0/ 0/ 0// 0/ 0/ 0// 0/ 0/ 0// 0/ 0/ 0//

مع العروض الرابعة المكسوفة من مشطور السريع<sup>13</sup> الذي يأتي على الشكل :

مستفعلن مستفعلن مفعولن ( 0/ 0/ 0/ 0// 0/ 0/ 0// 0/ 0/ 0// ) .

ومن هذا النوع من التداخل البيت الذي أورده صاحب العقد في شاهده على الضرب المقطوع من الرجز<sup>14</sup> :

قلب بلوعات الهوى معمود حَيُّ كَمَيْتٌ حَاضِرٌ مَفْقُودٌ  
0/ 0/ 0/ 0// 0/ 0/ 0// 0/ 0/ 0// 0/ 0/ 0// 0/ 0/ 0//

فهذا المقدار يمكن حمله على الرجز المصارع ، كما يمكن عده من السريع المشطور.

<sup>13</sup> — يتم التفريق بينهما قواعديا من خلال العلة فضرب الرجز مستفعلن يؤول إلى مفعولن بالقطع بينما يؤول ضرب مشطور السريع مفعولات إلى مفعولن بالكسف. كما يتم التفريق بينهما باعتماد الوزن الأتم .

<sup>14</sup> — العقد : 459 /5 .



6 — يتداخل على مستوى البنية الصوتية في الاستعمال ، المضارعُ المقبوض الذي يأتي على الشكل :

o/ o/ /o/ o/ / o//      o/ o/ /o/ o/ / o//

مع وزن المجتث المخبون<sup>15</sup> الذي يأتي على الشكل نفسه ، كما ورد في الشاهد العروضي<sup>16</sup> على المضارع:

إذا دنا منك شـبـرا      فأدنه منك باعـا

o/ o// o/      o// o/ /      o/ o/ / o/      o// o/ /

فهذا البيت يمكن عده من المضارع الذي قبض حشوه صدرا وعجزا ، كما يمكن عده من المجتث الذي حُبن حشوه صدرا وعجزا . وفي هذه الحالة من التوازن بين المقدارين من جهة العامل المغيّر — وهو هنا زحاف بجذف الساكن في كلا الجزأين على اختلاف في ترتيبه ثانيا أو خامسا — فإن ترجيح نسبة البيت إلى المضارع أو إلى المجتث يصبح أمرا صعبا ، ولست أدري العلة التي لأجلها حُمِل هذا البيت الشاهدُ على المضارع المقبوض علما بأنه كان من الممكن حمله على المجتث المخبون

وقد ورد هذا الشاهد برواية أخرى ووزن آخر هو<sup>17</sup> :

إن تـدن منه شـبرا      يقـربك منه باعا

<sup>15</sup> — يفرق بين المضارع والمجتث بالتغيير فلا يدخل الحبن المضارع بينما يدخل المجتث ، ولا يدخل القبض المجتث بينما يدخل المضارع .

<sup>16</sup> — الكافي : 118 . وشفاء الغليل : 233 . وقد أورد هذا الشاهد أبو الحسن العروضي .

<sup>17</sup> — الجامع : 158 . والعقد : 472 /5 .

والبيت هنا من المضارع ولا يتداخل مع المجتث ، وإنما دخل الكف حشوه صدرًا وعجزًا ، ودخله الخرم صدرًا . وقد أورد ابن عبد ربه هذا الشاهد برواية أخرى لم يتم فيها خرمه وهي :

وإن تمدن منه شبرا يقرّبك منه باعا<sup>18</sup>

وهذا الاضطراب في إيراد البيت نرجعه على الأرجح إلى محاولة العروضيين أحيانا تطويع الشاهد لخدمة محل الاستشهاد بإيراد ضروب التغييرات الممكنة في الوزن كحذف الواو للتدليل على جواز إسقاط أول الوتد في بداية المقدار ، ولكنه قد يكون عملا عفويا ينتفي فيه جانب القصد في التغيير .

7 — يتداخل مجزوء الوافر في ضربه المعصوب الذي يأتي على الشكل :

مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن مفاعلتن

مع الضرب الأول من الهزج الذي يأتي على الشكل :

مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن مفاعيلن

ويتم هذا التداخل عندما تعصب جميع أجزاء مجزوء الوافر فتتحول بنيته الوزنية إلى الهزج ، ولم يضع الخليل أساسا تفريquia يمكننا من ترجيح كفة النسبة إلى هذا الوزن أو ذاك ، إذ لا مانع من تسكين الخامس المتحرك عند العروضيين الذين

<sup>18</sup> — نفسه : 492 .



الكامل الذي دخل الإضمار جزأي حشوه مع بقاء جزء العروض سالما . ولكن دخول هذ التغيير على تام الكامل لا يكفي لحدوث التداخل بينه وبين شطر الطويل ، ويمكننا التأكد من هذا بمقابلة الوزنين كالتالي :

شطر الكامل مضمّر الحشو : o// o/ // o// o/ o/ o// o/ o/

شطر الطويل : o// o/ o// o/ o/ o// o/ o//

إن بداية المقدار الوزني في شطر الطويل تفضل مثلتها في الكامل بحركة في البداية ، وعليه فإننا إذا أسقطنا هذه الحركة تتحول الوحدة الإيقاعية الشائبة الأولى في الطويل إلى وحدتين إيقاعيتين أحاديتين من الرجز ، أو الكامل بدخول الإضمار عليه . ولكن ما يتبقى من الطويل لا ينطبق ووحدة الكامل صحيحة أو مغيرة ، ويعود هذا التباين إلى وجود ساكن زائد في بنية المقدار المتبقي من الطويل لا تقبله وحدة الكامل ، وموقعية هذا الساكن الزائد هي الخامس من جزء الطويل ( فعولن ) ولهذا يجب دخول القبض على ( فعولن ) الواقع في الوحدة الإيقاعية الثانية حتى نحصل على ( متفاعلن ) ، وهذا ما حدث فعلا في الشطر المتداخل<sup>23</sup> فلقد دخل

<sup>22</sup> — أوردنا نوع الوزن للتوضيح فقط ، ولا نعي بإيراده أن التداخل بين الطويل والكامل لا يقع إلا في هذا الوزن من الطويل بل بالعكس فإن هذا التداخل يقع في كل عروض مقبوضة ، وفي كل عجز مماثل ضربها لهذه العروض ، وهو في الشاهد السابق واقع في صدر البيت الذي عروضه على زنة ( مفاعلن ) . وعروض الطويل حسب القاعدة الخليلية تأتي دائما مقبوضة ، ولا يشذ عن هذا الحكم إلا الأبيات التي يدخلها التصريح إذ تتساوى أعاريضها وأضربها من جهة حكم الوزن ، مع تبعية العروض للضرب .

<sup>23</sup> — مما يقلل من وقوع التداخل أن الخرم لا يقع في الأوزان إلا قليلا ، ويكاد يختص ببداية البيت ، ومن هنا يأتي الشطر الثاني مجددا مانعا للتداخل .

الخرم بداية بيت الطويل ثم قبض جزء ( فعولن ) الثاني فتم التداخل<sup>24</sup> . ومن هذا النمط أيضا قول يحيى بن زياد الحارثي من أبيات الحماسة<sup>25</sup> :

لما رأيت الشيب لاح بياضه . بمفرق رأسي قلت للشيب مرحبا

فشطره الأول جاء على زنة الكامل المضمّر ( o/ o/ o/ — o// o/ o/ — o// o/ o/ ) ، ولكن شطره الثاني جاء على زنة الطويل ( o// — o/ o/ o/ — o// o/ o/ — o// o/ o/ ) .

9 — يتداخل الكامل مع الطويل كما ورد في قول ابن الأشيم<sup>26</sup> :

لقد طال إيضاعي المخدّم لا أرى في الناس مثلي من معد يخطب  
حتى تأوبت البيوت عشية فوضعت عنه كوره تتأب

---

<sup>24</sup> — ومن هنا نرى أنه ليس شرطا أن يتم التداخل نتيجة لدخول الخرم وزن الطويل . قالت أم خالد الخثعمية :

أيتها النفس التي قادها الهوى أما لك إن رمت الصدود عزم  
فالشطر الأول قد سقط منه متحركه الأول بالخرم ، ولكن فعولن الثاني لم يقبض فكانت سلامته مانعة للتداخل بين الوزنين .

<sup>25</sup> — المرزوقي ، شرح ديوان الحماسة : 1117 /3 . تحقيق أحمد أمين و عبد السلام هارون ، لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة 1951 ، 1952 .

<sup>26</sup> — العمدة : 142 /1 . وأكثر ما يشيع هذا التداخل بخرم الطويل كرواية الصاغانى لبيت علقمة بن عبدة : نحن جلينا من ضرية خيلنا نكلقها حد الإكام قطائطا . انظر :

الزبيدي، مرتضى ، تاج العروس من جواهر القاموس : 43/20 . دار الهداية . د.ت . ورواية ابن بري لبيت خفاف بن ندبة على الخرم لكونه مطلعاً :

إن تك خيلي قد أصيب صميمها فعمدا على عين تيممت مالكا . انظر :

ابن منظور ، لسان العرب : 342/12 . ط 1 . دار صادر . بيروت . د.ت .

فجاء الشطر الأول من البيت الأول على وزن الطويل أما بقية المقدار فقد ورد على الكامل ، وقد حصل هذا التداخل نتيجة لإضافة اللام في ( لقد ) وهذا ضرب من الخزم أورده ابن رشيق ، ولكنني أراه مخالفا لمفهوم الخزم الذي هو زيادة لا يعتد بها في الوزن ، أما إذا كانت الزيادة داخلية في تركيب وزني فإنها قد خالفت المفهوم وأدت إلى هذا التداخل .

10 — يتداخل الشطر الثاني من مجزوء البسيط الضرب المذال الذي يأتي على الشكل :

مستفعلن فاعلن مستفعلن      مستفعلن فاعلن مستفعلن

مع السريع في ضربه الموقوف المطوي الذي يأتي على الشكل :

مستفعلن مستفعلن فاعلن      مستفعلن مستفعلن فاعلن

وينجم هذا التداخل من كون المقدار ( مستفعلن فاعلن مستفعلن ) هو ذاته المقدار ( مستفعلن مستفعلن فاعلن ) من جهة الكم ولا يختلف من جهة الترتيب إلا في ( فاعلن ) التي تأتي في المقدار الثاني تتقدم فيها النون اللام .

إن التداخلات الواقعة بين أوزان الشعر في البحر الواحد ، أو بين أوزان الشعر بين البحور المختلفة في الدائرة الواحدة ، أو بين أوزان الشعر وبحوره بين الدوائر المختلفة تعود إلى أمرين اثنين هما:

1 — يتم التداخل بين بحور الدائرة الواحدة ، في إطارها النظري ، وهذا أمر بديهي نتيجة لظواهر التفرع و الاشتقاق ، ولهذا السبب نجد كثيرا من العروضيين ، عندما شرحوا مفهوم الدائرة وكيفية الاشتقاق ، أتوا ببيت واحد من الشعر نموذجاً للبحر الذي اعتمده الخليل أصلاً في التفرع ، ثم فرعوا من هذا البيت الأصل مجموعة

البحور الممكنة . هذا يعني أنهم قد وضعوا كثيرا من الأبيات حتى تنطبق والأوزان الأصول في الدائرة فتحقق مفهوم التمام حتى وإن كان الاستعمال لا يثبتها ، فالغرض منها تحقيق الواقع الافتراضي في الدائرة ، وكدليل على هذا الرأي نورد أبياتا تؤكد صحة الوضع .

الطويل تأتي عروضه مقبوضة وجوبا في الشعر ولكنهم وضعوا له بيتا هو :

سما في العلى يحيي رسوم العطا الجزل همام له فضل وطول وإحسان

الوافر يأتي مقطوفا وجوبا، ولكنهم وضعوا له بيتا هو :

له نعم مضاعفة ينال بها مفاخرة ويحفظ أصلها حسب

الهزج لم يرد إلا مجزوءا ، ولكنهم وضعوا له بيتا هو :

وفي لي سيدي هارون بالعهد السذي كنا عقدناه فلم يغدر

السريع لم يرد في الاستعمال أبدا بجزء ( مفعولات ) وإنما ورد مكسوبا مطويا ،

ولكنهم وضعوا له بيتا هو:

ماذا وقوف الصب بين الأطلال في منزل مستوحش رث الحال<sup>27</sup>

ونلاحظ هنا أنهم قد اضطروا إلى قلب ( مفعولات ) إلى ( مفعولان )

لعدم إمكان الوقوف على المتحرك ، مما يدل دلالة قطعية على أن الأصل المعتمد في التفريع إنما هو المنسرح.

2 — يتم التداخل بين الأوزان على مستوى الاستعمال في التحقيق الشعري ، والخليل ، بما هو معروف عنه من التحلي بالروح العلمية والدقة في إيراد المسائل والقضايا، فقد كان ثبنا ثقة ، لم يقسر الاستعمال حتى يساير مجموعة القواعد العامة التي وضعها لضبط نظامه العروضي ، وإنما حاول أن يكيف هذا النظام الذي

<sup>27</sup> — الجامع : 240 ، 244 ، 246 ، 254 .

وضعه والواقع الشعري ، ومن هنا فقد وضع منظومة من الضوابط القواعدية تدخل في إطار هذا التكييف وتقوم بوظيفة توفيقية بين مستوى الواقع الشعري ، والواقع الافتراضي الذي قامت عليه الدائرة . ولكن هذه المنظومة لم تقتصر على هذه الوظيفة وإنما قرنتها بوظيفة أخرى تفريقية يتم من خلالها ضبط التداخلات الممكنة بين الأوزان من خلال الاعتماد على ضروب من العوامل التفريقية كالاستيفاء والجزء ، وأنواع الزحافات والعلل، والموقعيات. وهذا ما سنتناوله في المبحث التالي

### التغيير الوزني بين التجلي والوظيفة

اعتمد الخليل في وضع نظامه العروضي منهجا وصفيا حاول من خلاله حصر الظواهر الوزنية في إطار نظري ببناء هرمي مقلوب يتم فيه الانتقال من النماذج الصوتية الدنيا إلى النماذج العروضية الدنيا ، إلى النماذج الإيقاعية ، إلى الأوزان التي تمثل التحقيقات العليا للشعر العربي . والخليل ، عندما وضع هذا النظام لم يكن مفتونا به إلى الحد الذي تتغلب عنده التزعة الذاتية على الاتجاه الموضوعي في التحليل والتعليل والتفعيد ، ولهذا فقد وضع النماذج الشعرية المخالفة لبنائه النظري نصب عينيه فنص عليها ونبه إلى الوجوه الخلافية فيها ، وحاول أن يوفق بين المستوى النظري الذي تمثله الدائرة ، والمستوى التطبيقي الذي يمثله الاستعمال فلجأ إلى ضروب من التغيير مست البحور الموجودة في الدائرة، وهي نماذج تامة. ولا نعي هنا بمفهوم التمام أن الأوزان التي وردت في الاستعمال تشكل نماذج ناقصة، بل إنها نماذج ولدت كما هي ولا يمكن أن نعدّها محولة من مقابلاتها في الدائرة، ولم يقل الخليل أبدا بهذا، وإنما يأتي مفهوم التمام ومفهوم النقصان كفكرة نظرية تساعد في بناء النظام الافتراضي. ومن هنا كانت التغييرات التي تمس البحور في الدائرة كلها بالنقص . فمفاهيم الجزء، والشطر، والإنهاك تعني الاقتطاع من بنية



البحر(التامة ) والزحافات جميعها تعمل بالنقص، إما بتسكين المتحرك مما يختزله من وحدتين زمنيّتين إلى وحدة واحدة، وإما بالحذف على اختلافٍ في درجته. وكذلك العلل فإنها تعمل بالنقص، أما علل الزيادة فإنها في حقيقة الأمر ضرب من تعويض النقص الذي يلحق الوزن بدليل أنها لا تمس سوى الأوزان المجزوءة.

حدد الخليل هذه المفاهيم استنادا إلى الواقع الشعري . فلقد رأى أن بعض الأوزان لا تأتي إلا مجزوءة مقارنة بالمستوى النظري في الدائرة ، فقال بالجزء الوجودي كما هو عليه وضع المديد ، والهزج ، والمضارع، والمقتضب ، والمجتث .

ورأى أن بعض الأوزان تأتي في الاستعمال مخالفة في أعاريضها وأضربها لمقابلاتها في الدائرة ، فأوجب من ضروب التغيير في هذه الأعاريض والأضرب ما يجعل الوزن في الدائرة مطابقا تحقيقه في الاستعمال ، ولهذا نجد أوجب القبض في الطويل ، والخبث في البسيط ، والحذف في الرمل ، والكسف والطي في السريع. والواقع أن الخليل قد هداه استقراره الشعر إلى التمييز بين ضروب مختلفة من التغيير فلقد وجد أن بعض التغييرات التي أطلق عليها لقب الزحافات لا يمس إلا ثواني الأسباب ، كما وجد أن هذا النمط من التغيير يغلب عليه عدم اللزوم ، وأكثر ما يقع حشوا ، فإذا ورد في موقع لم يُشترط في أغلب الأحيان تكرره في المواقع المقابلة ، وإذا تكرر فإنه يتكرر في موقعيات بعينها دون غيرها ، ويغلب على هذه الموقعيات أن تكون ضربا أو عروضاً . كما وجد نمطا آخر من التغيير لا يختص بالأسباب وإنما يتجاوزها إلى الأوتاد ، ولا يكاد يقع حشوا ، وأكثر ما يقع عروضاً وضرباً ، فإذا وقع فإنه يصبح في أغلب الأحيان لازما بحيث يجب تكرره في كامل المقدار الوزني . وقد أدى به الاستقرار أيضا إلى ملاحظة أن ثواني الأسباب قد يمسها جميعا التغيير في الجزء الواحد فقال بمفهوم الزحاف المزدوج ، ووجد أن هذا الزحاف إذا وقع فإنه في أغلب الأحيان يؤدي إلى اختلال في بنية الجزء تنعكس

على البنية الإيقاعية سلبا ، فقال بقبحه ، وقد رأى في الاستعمال داعما لهذا الحكم فالزحافات المزدوجة لا تقع في الشعر إلا قليلا ، مما يثبت تجنب الحس الإيقاعي لدى الشاعر لها .

وقد رأى الخليل أن هذه الزحافات تقع مواقع مختلفة من الجزء ، وتمس نوعين مختلفين من الأسباب : الخفيف ، والثقيل ، ويكون فعلها إما تسكينا أو حذفاً ، ففرق بينها في التسمية لتوضيح الدلالة حتى لا تتداخل في ما بينها . فهي تكون موقعيتها إما ثانية ، أو رابعة ، أو خامسة ، أو سابعة ، ولكل لقبه .

فما يمس السبب الأول من الجزء بإسقاط ساكنه سماه خبنا ، وما يمس بتسكين متحركه سماه إضمارا ، وما يمس بحذف متحركه سماه وقصا . وما يمس رابع الجزء بإسقاط ساكنه سماه طيا . وما يمس خامس الجزء بإسقاط ساكنه سماه قبضا ، أو تسكين متحركه سماه عسبا ، أو إسقاط متحركه سماه عقلا . أما ما يمس سابع الجزء فإنه يلتزم حالة واحدة هي حذف الساكن لأن جميع الأجزاء تنتهي بالساكن ماعدا جزء ( مفعولات ) فإنه ينتهي بمتحرك موقعيته في الوند فلا مجال لمزاحفته . وقد سمي هذا الحذف كفا . أما الزحاف المزدوج فقد سمي حذف الثاني والرابع الساكنين خبلا . وسمى حذف الرابع وتسكين الثاني خزلا . وسمى حذف الثاني والسابع الساكنين شكلا . وسمى حذف السابع وتسكين الخامس نقصا .

كما وجد أن العلل تقع مواقع مختلفة من الجزء ، وتعمل بضروب من التغييرات مختلفة أيضا ، وتمس نوعين مختلفين من الأوتاد : المجموع ، والمفروق ، كما يتعدى تأثيرها الأوتاد لتمس الأسباب ، وهي تعمل بالنقص مرة وبالزيادة أخرى ، وعلى هذا فقد أعطى لكل علة تسمية تميزها . فعلل الزيادة التذليل وهو زيادة حرف ساكن على ما آخره وتد مجموع ، والترفيل وهو زيادة سبب خفيف

على ما آخره وتد مجموع ، والتسيغ وهو زيادة حرف ساكن على ما آخره سبب خفيف وهذه علل مختصة بمجزوءات الأوزان . أما علل النقص فهي الحذف وهو إسقاط السبب الأخير من الجزء ، والقصر وهو حذف ساكن السبب الأخير من الجزء وتسكين متحركه ، والقطع وهو حذف ساكن الوتد المجموع وتسكين متحركه ، والبتر وهو حذف ساكن الوتد المجموع وتسكين متحركه مع حذف سبب من آخره ( حذف+قطع ) ، والقطف وهو حذف سبب خفيف مع تسكين الخامس (حذف+عصب ) ، والحذو وهو حذف الوتد المجموع من آخر الجزء ، والصلم وهو حذف الوتد المفروق من الآخر ، والكسف ( الكشف ) وهو حذف السابع المتحرك ، والوقف وهو تسكين السابع المتحرك ، والتشعيث وهو حذف أحد متحركي الوتد .

أما عن الضوابط الناظمة لعمل الزحافات فقد وضع الخليل آليات يتم من خلالها التحكم في عمل الزحافات بما يلائم أوضاع الأوزان وتطبيقاتها في الاستعمال وقد قال ابن رشيق في هذا المعنى : " وأما زحاف الحشو فمن أهمه معرفة المعاقبة والمراقبة. "28. ولهذا نجد مجموعة من المصطلحات تدل على هذه الآليات وهي :

المعاقبة : جواز حذف ساكن أحد السبيين المتعاقبين في جزأين ، أو في جزء واحد

المراقبة : وجوب حذف ساكن أحد السبيين في الجزء<sup>29</sup> .

المكانفة : جواز ثبات الساكنين ، أو ذهابهما ، أو ذهاب أحدهما .

---

<sup>28</sup> \_ العمدة : 1 / 149 .

<sup>29</sup> \_ العمدة : 1 / 150 .



فما زوحف لمعاقبة ما قبله سمي صدرا كسقوط الألف من فاعلن لثبات نون فاعلاتن ، وما زوحف لمعاقبة ما بعده سمي عجزا كسقوط نون فاعلاتن لثبات ألف فاعلن ، وما زوحف لمعاقبة ما قبله وما بعده سمي طرفين مثل جزء ( فاعلاتن ) الثالث إذا سقطت نونه لمعاقبة ألف فاعلن التي بعده ، وألفه لمعاقبة نون ( فاعلاتن ) التي قبله . وما ذكر من أقسام المعاقبة الثلاثة في المديد نجدها أيضا في المجتث إذ يقع الطرفان فيه في جزء مستفعل لن الثاني بثبوت نون ( فاعلاتن ) التي قبله ، وألف ( فاعلاتن ) التي بعده .

وتكون المعاقبة أيضا في الرمل ، فكل ( فاعلاتن ) فيه يجوز سقوط ألفها حتى تصير ( فاعلاتن ) كما يجوز سقوط نونها حتى تصير ( فاعلاتن ) كما يجوز سقوطهما معا حتى يصير ( فاعلاتن ) ولكن المعاقبة تضبط هذا التغيير بين كل نون ، وبين الألف التي تليها في الجزء الموالي بحيث يمكن ثباتهما معا ، أو سقوط أحدهما . وفي الرمل تتحقق أيضا الأقسام الثلاثة للمعاقبة كما رأيناها في المجتث والمديد .

وتكون المعاقبة أيضا في الخفيف ففي كل ( فاعلاتن ) فيه تعاقب نونها الحرف الثاني من الجزء الذي يليها من بعدها ، إلا أن يكون الجزء الواقع بعدها ( فعولن ) ، كما تعاقب نون ( مستفعلن ) الحرف الثاني من الجزء الذي يليها من بعدها . وفي الخفيف تتحقق أيضا الأقسام الثلاثة للمعاقبة كما رأيناها في المجتث والمديد ، والرمل ، فالطرفان فيه نحو ( مستفعل لن ) إذا آل إلى ( مفاع ل ) و ( فاعلاتن ) الثاني ، والثالث إذا صار إلى ( فاعلاتن ) .

إن هذه الأنساق الإيقاعية الأربعة التي وقعت فيها المعاقبة بأقسامها الثلاثة يجمعها قاسم مشترك هو موقعية الوند فيها إذ يقع في الرتبة الثانية من جميع الأجزاء

بحيث يتيح نهاية حدية أولية أو نهائية يشكلها السبب مما يسمح بدخول الزحاف على هذه النهايات .

ولكن المعاقبة لا تقتصر على السببين المتتاليين من الجزأين المتتابعين فقد تكون المعاقبة في السببين المتتابعين من الجزء الواحد كما هو عليه الوضع في :

1 — الطويل تدخل المعاقبة جزء ( مفاعيلن ) إذ يؤكد استقراء الشعر إمكانية سلامة هذا الجزء ، أو سقوط أحد ساكنيه الياء أو النون ، ولا يميز سقوطهما معا بحيث يؤول إلى ( مفاعلٌ ) .

2 — الوافر يدخل وحدته (مفاعلتن) العصب فتتحول إلى (مفاعيلن ) فتعاقب الياء النون كما في الطويل .

3- الكامل يدخل وحدته (متفاعلن) الإضمار فتتحول إلى (مستفعلن) فتعاقب السين الفاء.

4 — الهزج<sup>30</sup> تدخل المعاقبة جزء (مفاعيلن) فيه كما في الطويل، والوافر المعصوب

5 — مستوفي المنسرح تختص المعاقبة بجزء العروض (مستفعلن) . لأنه في موقعية الحشو يجوز خبل هذا الجزء حتى يصير (متعل) وإنما اختصت المعاقبة بجزء العروض

---

<sup>30</sup> — أورد صاحب العقد ، وهو الذي أكد نقله آراء الخليل ، جواز القبض والكف بإطلاق في الهزج ، وبناء على هذا الرأي أوردنا المعاقبة فيه . انظر :

— العقد : 458 /5 . ولكن أبا الحسن العروضي ذكر في هذه المسألة رأيا للخليل نسبيا فقال : " وكان الخليل لا يرى حذف الياء جائزا في عروض الهزج قال : لأنها إذا صارت مفاعلن ثم

توالت الأجزاء فسقطت حوامسها إن ذلك يشبه الرجز . " انظر :

— الجامع : 204 .

لأنه في حالة خبله نحصل على فاصلة كبرى فإذا أضفنا إليها المتحرك الأخير من جزء (مفعولات) الذي قبلها توالت خمسة متحركات ، وهذا ممتنع تحقيقا .

أما المراقبة فإنها تختص بالسببين المتتاليين في الجزء الواحد، وتختص بوزنين اثنين هما:

1 — المضارع تدخل المراقبة جزء ( مفاعيلن ) فيه ، فتراقب الياء النون بحيث لا يجتمعان معا ، ولا يسقطان معا ، وإنما يجب سقوط إحداهما وثبات الأخرى بحيث يرد هذا الجزء إما على الشكل (مفاعيلن) أو على الشكل (مفاعلن) .

2 — المقتضب تدخل المراقبة جزء ( مفعولات ) بحيث تراقب الفاء الواو فنحصل إما على (فاعلات) في حال سقوط الواو ، وإما على جزء ( مفاعيلن ) في حال سقوط الفاء<sup>31</sup> .

وأما المكافئة فإنها تزيد على المعاقبة بجواز سقوط الساكنين معا ، ومن هنا فإنها تقع في المقادير الوزنية التي تحتمل مثل هذا السقط من جهة موقعية الأسباب ، وكذلك توالي المتحركات . فالمكافئة تمس الجزء (مستفعلن) الذي يمكنه أن يتحول إلى (متعلن) ، فكأنها قرينة الفاصلة الكبرى في إطار الجزء وهذه المقادير هي : البسيط ، والرجز ، والمنسرح المستوفي ، والسريع . وإنما كانت المكافئة في المنسرح

---

<sup>31</sup> — الواقع أن التحقيق الشعري لا يكاد يثبت للمقتضب الجزء ( مفاعيلن ) ، وتجمع كتب العروض على الشاهد ذاته وهو: أتانا مبشرنا بالبيان والنذر والفرق كبير بين هذا الجزء وبقيه أجزاء المقتضب من الناحية التكوينية التناسبية ، ولهذا نجد دارسا مثل القرطاجني ينفي بقوة أن يكون هذا الشاهد صحيحا ، ويقوم بضبطه ليطباق جزء (فاعلات) ، وعليه ينفي دخول التراقب على المقتضب .

انظر : — القرطاجني ، منهاج البلغاء : 235 .

في الجزء (مستفعلن ) الواقع حشوا ، لا في الجزء الواقع عروضاً ، لما أسلفنا من وقوع تنابع الخمسة متحركات .

لقد أراد الخليل لمجموعة القواعد هذه أن تكون ناظمة لعمل الزحافات والعلل من جهتي التوفيق والتفريق ، ولكنه وجد أن الزحافات التي أجازها في مواضع بعينها لا تجوز في مواقع أخرى مماثلة لتلك التي تجوز فيها ، كما أن هذه الزحافات التي تفترق عن العلل من جهة الموقعية التي تمسها ، ومن جهة نمط عملها المتمثل في الجواز ، في مقابل اللزوم في العلة ، قد تأتي أحيانا مكسبية صبغة اللزوم ، وغير خاضعة لمبدأ التعاقب والتراقب . وما لاحظته على الزحاف لاحظته على العلة فقد تقع في غير مواضعها القواعدية ، كما أنها قد تأتي أحيانا جارية مجرى الزحاف من جهة عدم اللزوم . ولما كان الخليل عالماً أميناً فإنه لم يهمل الواقع الشعري حين تعارض والقواعد التي وضعها ، وإنما سعى إلى التنبيه على هذه الوجوه الخلافية ومعاملتها بما يؤكد وجودها في الاستعمال .

أعطى الخليل للزحافات التي التزم بها الشعراء في الحشو، وفي الأعراب والأضرب صفة اللزوم وجعل لها في نظامه القواعدي دوراً وظيفياً شبيهاً بعمل العلل في الأعراب والأضرب، بمعنى أنها تقوم بعمل المحدد الوزني للتفريق بين الأوزان من خلال الصور المختلفة للبحر الواحد، أو الصور المتماثلة للأوزان المختلفة. وهنا تنتقل الزحافات من مفهوم الجواز المطلق إلى مفهوم الوجوب، أو اللزوم. ويمكننا في هذا المضمار أن نحدد الحالات التي يماثل فيها الزحاف العلة وظيفياً فيحدد الصورة الوزنية إما منفرداً، في الأعراب والأضرب كالتالي:

1 — القبض الوجوي في عروض الطويل غير المصارع ، وفي ضربه الثاني ( // 0/ 0/ ← 0/ 0/ ) .



2 — الخبز الوجوبي في العروض الأولى للبيسط وضرهما الأول المماثل لها ( 0/ 0// ← / ) .

3 — العصب اللازم في الضرب الثاني من العروض الثانية المجزوءة الممنوعة من العقل من الوافر ( 0// //0// ← 0/ 0/ 0// ) .

4 — الطي اللازم في في الضرب الأول من العروض الأولى من المنسرح ( 0// 0/ 0/ ← 0// / 0/ )

5 — الطي اللازم في كل من عروض وضر المقتضب ( 0// 0/ 0/ ← / 0/ / 0// ) .

وإما مشتركا مع العلة على جهة الزوم ، داعما لها في وظيفتها في الأعراب والأضرب على النحو التالي:

1 — اجتماع الحذف مع الخبز في عروض المديد الثالثة وضرهما الأول المماثل لها ( 0// // 0// 0// ← / ) .

2 — اجتماع الإضمار والحذف في الضرب الثالث من العروض الأولى التامة الكاملة ( 0// 0// 0// ← / ) .

3 — اجتماع الطي والكسف في العروض الأولى من السريع ، وفي ضرهما الثاني ( 0// 0// 0// ← / / 0/ ) .

4 — اجتماع الطي والوقف في الضرب الأول من العروض الأولى من السريع ( 0// 0// ← / 0// ) .

5 — اجتماع الخبل مع الكسف في العروض الثانية من السريع وضرهما الأول ( 0// 0// ← / / / )

6- اجتماع الخبن والقصر في الضرب الثاني المجزوء المقصور المخبون من العروض الثالثة المجزوءة من الخفيف (0//0/0/ ← 0/0/ )<sup>32</sup>.

وقد يقع التزام الخبن في الحشو ، على ندرة ، وتكون موقعية الجزء موضع التغيير مما يلي العروض أو الضرب ، كما يحدث في بعض المقادير الوزنية ، ويمكننا رصد هذا النمط من الزحاف في الضرب الثالث من الطويل فالجزء الذي قبله اعتماد<sup>33</sup> بلزومه القبض . وإنما لزمه هذا التغيير حتى لا تتشابه التفعيلتان المتتاليتان فيخرج الوزن من القيام على الوحدة ثنائية<sup>34</sup> .

---

<sup>32</sup> — أوردنا الوحدات الإيقاعية التي تكون عرضة لهذه التغييرات ، وهي المثلة للأعاريض و الأضرب ، ويمكن استقصاء علاقة هذه التغييرات بتحديد صور الأوزان الممكنة تحقيقا لكل بحر بالرجوع إلى كتب العروض . انظر مثلا :

— العقد الفريد : 5/ من 442 إلى 476 .

<sup>33</sup> — ويسمونه عمادا أيضا . ولا يقتصر هذا المفهوم على إصابة الجزء بالتغيير فقد يعني لزوم السلامة أيضا قال المحلي : " وقد يحتاج عند ذكر بعض الضروب إلى ذكر العماد ، وهو كل جزء من أجزاء الحشو ( يلي الضرب ) خالف أمثاله بلزوم صحة أو تغيير ( ليعتمد الضرب عليه ) " . انظر :

— محمد بن علي المحلي ، شفاء الغليل ، ص 172 . ولكن أبا الحسن العروضي أعطى معنى آخر لمفهوم الاعتماد فقال : " وأما الاعتماد فكل جزء في أول البيت لا يجوز فيه الخرم . " انظر :

— الجامع : 218 .

<sup>34</sup> قال المحلي : " وأما تسمية الجزء الذي قبله عمادا فلمخالفته أمثاله من أجزاء الحشو بلزوم القبض غالبا ، كراهة اتفاق الأجزاء في دائرة المختلف . " انظر :

— شفاء الغليل ، ص 217 .

وقد لاحظ الخليل أن المواقع التي يجوز فيها الزحاف قواعديا ، في العروض والضرب ، تُلتزم فيها السلامة أحيانا ، دون أن تكون خاضعة لمبدأ المعاقبة أو المراقبة ، ويكون التزام السلامة فيها مانعا من تداخل قد يقع بينها وبين أوزان أخرى . ويمكننا رصد هذه الظاهرة على النحو التالي :

1 — المديد :

- أ — العروض الثانية محذوفة لازمة الثاني ( فاعلن ) ، وكذلك أضربها الثالثة المقصور ( فاعلان ) والمحذوف ( فاعلن ) ، والأبتر ( فعْلن ) كلها لازمة الثاني .
- ب — العروض الثالثة المحذوفة المخبونة ضربها الثاني أبتر لازم الثاني ( فعْلن ) .

2 — البسيط :

- أ — العروض الأولى المخبونة التامة ضربها الثاني مقطوع لازم الثاني ( فعْلن ) .
- ب — العروض الثانية المجزوءة ضربها الثالث مقطوع ممنوع من الطي ( فعولن )
- ج — العروض الثالثة مقطوعة ممنوعة من الطي ( فعولن ) ، وضربها مثلها .

3 — الوافر :

- العروض الثانية مجزوءة ممنوعة من العقل ( مفاعلتن ) .

4 — الكامل :

- أ — العروض الأولى التامة ضربها الثاني مقطوع ممنوع إلا من سلامة الثاني وإضماره ( فعلاتن ) .
- ب — العروض الثالثة المجزوءة ضربها الرابع مقطوع ممنوع إلا من سلامة الثاني وإضماره ( فعلاتن )

5- الهزج : — عروضه مجزوءة ممنوعة من القبض ( مفاعيلن ) .

6-الرجز: العروض الأولى التامة ضربها الثاني مقطوع ممنوع من الطي (مفعولن)<sup>35</sup>

7- السريع :

ا — العروض الأولى مكسوفة مطوية لازمة الثاني ( فاعلن ) ، ولها ضرب مثلها مكسوف مطوي لازم الثاني ( فاعلن ) .

ب — العروض الأولى ضربها الأول موقوف مطوي لازم الثاني ( فاعلان ) .

ج — العروض الثالثة مشطورة موقوفة ممنوعة من الطي ( مفعولان ) .

د — العروض الرابعة مشطورة مكسوفة ممنوعة من الطي ( مفعولن ) .

8- المنسرح :

ا — العروض الأولى ممنوعة من الخبل ( مستفعلن ) .

ب — العروض الثانية منهوكة موقوفة ممنوعة من الطي ( مفعولان ) .

ج — العروض الثالثة منهوكة مكسوفة ممنوعة من الطي ( مفعولن ) .

9- المضارع :

— له عروض واحدة مجزوءة ممنوعة من القبض ، وضربها مثلها ( فاع لاتن ) .

أما عن النمط الثاني من الاعتماد ، والمتمثل في امتناع المزاحفة في ما تجوز مزاحفته من المواقع فيظهر لنا في المتقارب :

<sup>35</sup> — حتى لا يتداخل مع السريع مستفعلن مستفعلن فعولن .

1 — الضرب الرابع ( فل ) من العروض الأولى ( فاعولن ) ، فالجزء الذي قبل هذا الضرب تجب سلامته من القبض إذ لا يجوز إسقاط ساكنه الخامس بخلاف غيره من أجزاء الحشو التي يجوز قبضها . وإنما عد هذا الجزء عمادا لأن جزء الضرب قد سقط أكثره حتى مائل السبب الخفيف فوجبت سلامة الجزء الذي قبله لئلا تختل البنية الإيقاعية للوزن .

2 — الضرب الثاني المجزوء الأبتري ( فل ) للعروض الثانية المحذوفة ( فعل ) فالجزء الذي قبل هذا الضرب تجب سلامته من القبض لما لحق الضرب من إجحاف .

إن هذه المقاييس التي وضعها الخليل لفاعلية الزحافات ، وبين من خلالها ما يمكن أن يُخرج الجانب القواعدي عن اطراده المطلق إنما تدل دلالة قطعية على أن الخليل كان يلتزم إلى حد بعيد بما يقره استقراء الواقع الشعري من أنظمة إيقاعية حتى ولو كان مخالفا لما وضعه من تععيد . فالاستثناءات التي وضعها لقواعده العروضية لا تقدر في هذه القواعد بقدر ما تزيد من فاعليتها من جهة إنما تحصر ما يخرج عنها في شروط وأحكام مكملة لما قد يعترئها من نقص أو عدم انسجام مع الاستعمال .

أما العلة التي خالفت القاعدة من جهة الموقعية ، أو من جهة اللزوم فهي التشعيث<sup>36</sup> فلقد وجد الخليل أن الشعراء يوردونه في أشعارهم ، ولكنه قد يقع حشوا ، وإذا وقع لا يلتزمونه .

---

<sup>36</sup> — التشعيث حذف أحد متحركي الوتد المجموع من جزء ( فاعلاتن ) الواقع في الخفيف والمجثث ، حتى يصير ( مفعولن ) وهو حذف الثاني أي اللام على مذهب الخليل ، أو الأول أي العين على ما رجحه ابن الحاجب ، وهناك من ذهب إلى أنه حذف الألف الثانية وتسكين ما

يقع التشعيت في الخفيف في الضرب الأول<sup>37</sup> . كما يقع في المجتث<sup>38</sup> . وهو مختص بجزء (فاعلاتن).

أما النمط الثاني من التغيير الذي يشبه العلة من جهة اختصاصه بالوتد فهو الخرم ، ولكنه يختلف عن العلة من جهة اختصاصه بالوتد المجموع الواقع أول المقدار، ولذا فهو يقع في أول الطويل ، في (فعولن) ، وفي أول الوافر ، في (مفاعلتن) ، وفي أول الهزج ، في (مفاعيلن) ، وفي أول المضارع ، في (مفاعيل).

قبلها ، وهو مذهب ابن ولاد . وقد أجاز بعضهم التشعيت في المجتث على ندرة كقول الشاعر :  
لم لا يعي ما أقول ذا السيد المأمول  
وقد ذهب كثير من الدارسين إلى عده علة جرت مجرى الزحاف : فهو علة من جهة اختصاصه بالوتد ، ولكنه شابه الزحاف من جهة الموقعية ، ومن جهة عدم اللزوم وبهذا المذهب قال ابن واصل . انظر :

— الدر النضيد في شرح القصيد : 348 .

<sup>37</sup> — كقول الشاعر : إن قومي جحاححة كرام متقادم مجدهم أختيار .

انظر : الجامع : 155 . وكذلك الغامزة : 75 . وهو برواية (عهدهم) بدل (مجدهم) . أو كقول عدي بن الرعلاء الغساني :

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء . انظر : العقد : 470 /5

<sup>38</sup> — لم تؤكد الكتب العروضية القديمة نسبة القول بالتشعيت في المجتث إلى الخليل ، وقد ذكر أبو الحسن العروضي أنه لم ير في شعر قديم ، وإن كان بعض المحدثين قد استعمله . ولكنه أثبت إمكانية وروده قديماً إذ قال : " وقد أنشدني من أثق به شعراً فذكر أنه قديم وهو قوله :

على الديار القفار والنوي والأحجار

تظل عينك تبكي بواكف مدرار

فليس بالليل تمدا شوقاً ولا بالنهار .

انظر : الجامع : 163 .

وإنما وقع الخرم في الأجزاء الأول التي تبدأ بالوتد المجموع لأن إسقاط الحرف المتحرك الأول منها لا يمنع من الابتداء بالمتحرك الذي هو ثاني الوتد المجموع . بينما لو دخل الخرم السبب الخفيف فإن سقوط متحركه يؤدي إلى الابتداء بالساكن ، وهذا ما لا يكون البتة . وأما عدم دخوله على الوتد المفروق فلعلتين الأولى ما ذكرناه من امتناع الخرم في السبب الخفيف ، والثانية أن الوتد المفروق لا يقع أول الجزء . ولمعترض أن يقول إذا كانت العلة في امتناع دخول الخرم السبب الخفيف تكمن في عدم إمكان البدء بالساكن فلماذا لم يدخل الخرم السبب الثقيل لانعدام العلة السابقة فيه إذ لو سقط متحركه الأول لبقى المتحرك الثاني ، ويمكننا البدء به ؟ الواقع أن الخرم لم يدخل جزء ( متفاعلن ) في بداية المقدار من الكامل لأن هذا الجزء لا يمتنع فيه تسكين الثاني المتحرك إذ كثيرا ما يدخله الإضمار فيؤول إلى ( مستفعلن ) أي إنه يتحول إلى بنية السبب الخفيف ، ولهذا امتنع خرمه .

يقع الخرم في الصدر أو العجز<sup>39</sup> ووقوعه صدرا أكثر ورودا ، ووقوعه عجزا أكثر ما يقع في المتقارب، وقد أعطى الخليل تسميات مختلفة للخرم بحسب الجزء الذي يدخل عليه ، والتغيرات الداخلة عليه ، والوزن الذي يقع فيه .

<sup>39</sup> — لم يجز الخليل دخول الخرم في أول النصف الثاني من البيت ، وقصره على أول النصف الأول . قال ابن رشيق : " وقد أنكره الخليل لقلته فلم يجره . " انظر :  
— العمدة : 140 / 1 . بخلاف الأخفش الذي أجاز وقوعه صدرا وعجزا . وإنما يقع الخرم عجزا أكثر ما يقع في المتقارب لأنه مقدار قائم على وحدة إيقاعية أحادية خماسية مكررة سبعا في البيت مما يجعله يتصف بدرجة عالية من الرتابة تسمح بكثرة التنوعات للحد منها ، ولذا نجد عروضه الأولى (فعولن) يتعاورها ( فعول ) و ( فعل ) في قصيدة واحدة ، وعروضه الثانية ( فعل ) يأتي معها الجزء ( فل ) في قصيدة واحدة ، ولهذا جاز وقوع الخرم في أول الشطر الثاني منه كما ورد في قول الأعشى :

فإذا دخل الخرم جزء ( فعولن ← فعُلن ) سمي ثلما ، وإذا اجتمع مع القبض سمي ثرما<sup>40</sup> ( فعُل ) وإذا دخل الخرم جزء (مفاعلتن ← مَفْتَعْلن ) سمي عضبا ، فإذا اجتمع الخرم والعصب فيه سمي قصما (مفاعلتن ← مفعولن ) .

وإذا دخل الخرم جزء ( مفاعيلُ ← مفعول ) سمي عقصا .

وإذا دخل الخرم جزء ( مفاعلن ← فاعلن ) سمي جمما .

وإذا دخل الخرم جزء ( مفاعيلن ← مفعولن ) الذي في الهزج سمي خرما .

وإذا دخل الخرم مع الكف جزء ( مفاعيلن ← مفعولُ ) سمي حربا .

وإذا دخل الخرم مع القبض جزء ( مفاعيلن ← فاعلن ) سمي شترا<sup>41</sup> .

فهذا التدقيق من الخليل في وضع المصطلحات الدالة على ضروب التغييرات المختلفة التي تطرأ على الأوزان إنما مرده إلى محاولته التفريق الدقيق بينها للفصل بين كل وزن وآخر بالتمييز بين التغييرات التي تمسه ، حتى وإن كانت تقوم بالوظيفة ذاتها .

---

فموتوا كراما بأسيافكم والموت يجشمه من جشم

— الأعشى ، الديوان : 201 ، دار صادر ، بيروت 1960 . ومنه أيضا قول امرئ القيس :  
وعين لها حدره بدرة شقت مآقيهما من أُخرُ . انظر :

— امرؤ القيس ، الديوان : 99 . تحقيق حسين محمد حسين المكتب الشرقي للنشر ، بيروت .

<sup>40</sup> — عد ابن رشيح الخرم والثرم عيين في الشعر لأنهما في نظره محمولان على البنية النثرية لا الشعرية . انظر :

— العمدة : 1 / 141 .

<sup>41</sup> — حول الألقاب الخاصة بالخرم راجع :

التبريزي ، الكافي في العروض والقوافي : 143 ، 144 ، 145 .



• قائمة المصادر والمراجع :

- الأعشى : ديوان الأعشى.دار صادر ، بيروت 1960 .
- التبريزي ، الخطيب: الكافي في العروض والقوافي . تحقيق الحساني حسن عبد الله مكتبة الخانجي ، القاهرة . الطبعة الثالثة 1994.
- د. حركات ، مصطفى : نظريات الشعر . دار الآفاق ، الجزائر . د ت .
- الحموي ، ابن واصل : الدر النضيد في شرح القصيد . تحقيق محمد عامر أحمد حسن . جامعة المنيا ، 1978 .
- ابن رشيق ، أبو الحسن : العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . دار الجيل 1981.
- الزبيدي ، مرتضى : تاج العروس من جواهر القاموس: 43/20.دار الهداية.د.ت
- السكاكي ، أبو يعقوب : مفتاح العلوم : تحقيق د . عبد الحميد هندراوي . دار الكتب العلمية بيروت 2000.
- الشنتمري ، الأعلم: شرح ديوان امرئ القيس : تصحيح الشيخ ابن أبي شنب . الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1974 .
- شيخو ، الأب لويس: كتاب شعراء النصرانية في الجاهلية ج. مكتبة الآداب القاهرة.د ت .
- الضبي ، أبو العباس المفضل بن محمد : المفضليات : تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون . دار المعارف 1983
- ابن عبد ربه الأندلسي ، محمد : العقد الفريد : تحقيق أحمد أمين ، أحمد الزين ، إبراهيم الأبياري . القاهرة 1965 .
- د. عبد القادر، صلاح يوسف: في العروض والإيقاع الشعري دراسة تحليلية تطبيقية . الجزائر 1996 — 1997
- العروضي ، أبو الحسن أحمد بن محمد : الجامع في العروض والقوافي . تحقيق ناجي هلال وزهير غازي . دار الجيل 1996
- عنترة : ديوان عنترة . تحقيق محمد سعيد مولوي . بيروت 1970 .

- القرطاجني،حازم : منهاج البلغاء وسراج الأدباء .تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة .الدار التونسية للنشر ،1984.
- المحلي، محمد بن علي: شفاء الغليل في علم الخليل. تحقيق د. شعبان صلاح .دار الجيل بيروت 1991 .
- المرزوقي : شرح ديوان الحماسة .تحقيق أحمد أمين و عبد السلام هارون . لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة 1951، 1952 .
- المعري ، أبو العلاء : الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ . ضبط محمود حسن زناقي .دار الآفاق الجديدة بيروت. د.ت.
- ابن منظور،محمد: لسان العرب:12/342. ط1.دار صادر .بيروت.د.ت.

